



قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقّب: ، نائبه الأستاذ ، الكائن

من جهة،

والمعقّب ضده:

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من نائب المعقّب المذكور أعلاه المرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 5 ديسمبر 2018 تحت عدد 317514 طعنا في الحكم الإستئنافي الصادر عن الدائرة الإستئنافية السادسة تحت عدد 211929 بتاريخ 16 جويلية 2018 القاضي بقبول الإستئناف شكلا ورفضه أصلا وإقرار الحكم الابتدائي المستأنف وإجراء العمل به.

وبعد الإطلاع على المذكورة في بيان أسباب الطعن المدلى بها بتاريخ 24 جانفي 2019 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى دائرة استئنافية أخرى للنظر فيه بهيئة جديدة.

وبعد الإطلاع على بقيّة الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 11 جوان 2019، وبما تمّ الإستماع إلى المستشارة المقرّرة السيدة الكتابي وحضرت الأستاذة في حقّ الأستاذ ورافعت على ضوء تقريره الكتابي ولم تحضر المعقب ضدّها.

قرّرت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 12 جويلية 2019،

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

حيث تنصّ الفقرة الثانية من الفصل 67 من القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية على أنّه " يجب أن يحتوي المطلب على أسماء الأطراف وألقابهم ومقراتهم وعرض موجز لوقائع القضية وللمطاعن الموجهة إلى الحكم المطعون فيه".

وحيث دأب فقه قضاء هذه المحكمة على أنّ تعليل مطلب التعقيب بتضمينه عرضا موجزا للمطاعن الموجهة إلى الحكم المطعون فيه، يعدّ من بين الإجراءات الشكلية الجوهرية التي يترتب على عدم احترامها بطلان مطلب التعقيب، ويتوجب على المحكمة إثارته والتمسك به ولو تلقائيا لتعلقه بالنظام العام.

وحيث أنّ مطلب التعقيب اكتفى بتضمين منطوق الحكم المطعون فيه وطلب تسجيل الطعن للأسباب التي سيقع شرحها في المستندات، الأمر الذي يكون معه المطلب الراهن والحالة ما ذكر فاقتدا للتعليل وحرّيّا بالفرض شكلا على هذا الأساس.

ولهذه الأسباب:

قرّرت المحكمة:

أوّلا: رفض مطلب التعقيب شكلا.

ثانيا: حمل المصاريف القانونية على المعقب.

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية برئاسة السيدة نعيمة بن عاقلة وعضوية المستشارتين السيدتين نادية نويرة والسيدة سماح عميرة.

وتلي علنا بجلسة يوم 12 جويلية 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيدة وسيلة النفزي.

المستشارة المقرّرة

جهان الهرمي

رئيسة الدائرة

نعيمة بن عاقلة

الكاتب العام للمحكمة الإدارية

الإمضاء: لطفي الخالدي